بحضور 18 عضواً

اجتماع نيابي -حكومي بمكتب الغانم للتباحث بشأن ملف مخالفي الإقامة الذين ترفض دولهم استقبالهم

الغانم مترئساً الاجتماع

جانب من الاجتماع

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه وزير، أمس، الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر ووزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل، بحضور 18 نائباً.

الاجتماع النيابي مع وزيري الخارجية والشؤون تم بحضور أمين سر مجلس الأمة النائب الدكتور عودة الرويعي ومراقب المجلس نايف المرداس والنواب محمد الدلال و الدكتور خليل أبل وخالد الشطي وعدنان عبد الصمد وعبدالوهاب البابطين وعبد الله فهاد العنزي ويوسف الفضالة وبدر الملا وعبد الله الكندري وخليل الصالح وسعدون حماد العتيبي ورياض العدساني وأحمد الفضل والدكتور محمد الحويلة وعمر الطبطبائي والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري.

وكان وزير الخارجية الشيخ الدكتور أحمد الناصر قد إلى مجلس الأمة، بناء على دعوة من رئيس وأعضاء المجلس، للتباحث بشأن ملف مخالفي الإقامة الذين ترفض دولهم استقبالهم، وآلية التعامل مع هذا الملف، وسط وجود دول تصر على عدم استقبال رعاياها. كما وصلت وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل إلى المجلس بناء على الدعوة من رئيس وأعضاء المجلس للوقوف على آخر التطورات بشأن ملف التركيبة السكانية، والخطط الحكومية لتقليص عدد الوافدين خصوصا العمالة الهامشية ومخالفي الإقامة.

يشمل تعديلاً على قانون الإيجارات

5 نواب يقدّمون مقترحاً بقانون يحمي المستأجر من «الطرد» ويضمن حق المؤجر

أعلن النائب عبدالله الكندري تقدمه مع 4 نواب هم عبدالله فهاد العنزي وعبدالوهاب البابطين وبدر الملا ويوسف الفضالة، باقتراح بقانون لتعديل القانون في شأن إيجارات العقارات والقوانين المعدلة له، مشفوعا بمذكرته الإيضاحية.

ونص مقترح القانون في المادة الأولى على أنه تضاف إلى المرسوم بقانون رقم 35 لسنة 1978، في شأن إيجارات العقارات المشار إليه مادتين جديدتين برقمي 26 مكرر(د) و26 مكرر(هـ). وتنص المادة 26 مكرر(د) على أنه في الأحوال التي يقرر فيها مجلس الوزراء، تعطيل أو وقف العمل في المرافق العامة للدولة، حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها مصلحة البلاد، لا يقضي بإخلاء العين المؤجرة إذا تخلف المستأجر عن سداد الأجرة المستحقة خلال فترة التعطيل أو وقف العمل، ويجوز للمؤجر طلب الأجرة عن تلك الفترة باستصدار أمر أداء وفقاً لأحكام المادة 26 مكرر من هذا القانون.

كما تنص المادة 26 مكرر (هـ) على أنه تسري أحكام هذا القانون على الدعوى التي ترفع بعد صدوره ونشره بالجريدة الرسمية. وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى أنه قد صدر المرسوم بالقانون رقم 35 لسنة 1978، في شأن إيجار العقارات والتعديل اللاحق له بالمرسوم بالقانون رقم 9 لسنة 1994، ومنذ صدوره وحتى الآن طرأت بعض المتغيرات في أزمة الصحة التي تمر بها البلاد، التي تؤثر على المستأجرين والمؤجرين اقتصاديا واجتماعيا، بما ينعكس آثارها على العلاقة الإيجارية، ودعا إلى إدخال بعض التعديلات على أحكام المرسوم بالقانون المشار إليه لمواجهة الأوضاع التي استجدت خلال هذه الفترة.

وأضافت «مما لا شك فيه أن تعطيل أو وقف العمل في مرافق الدولة، حماية للأمن أو السلم العام أو الصحة العامة والتي تقتضيها مصلحة البلاد، يؤدي في غالب الأحيان إلى توقف مصدر دخل الأفراد أو الأشخاص الاعتبارية، بما يحول دون التمكن من سداد الأجرة المستحقة بسبب ذلك الظرف الطارئ وغير الاعتيادي، وأن الحكم بإخلاء كل من لم يسدد الأجرة في تلك الظروف ينذر بكارثة اجتماعية وأمنية تصيب الدولة بمزيد من الصعوبات التي تواجهها، بسبب اتخاذ قرار التعطيل أو الوقف، وعليه أي هذ التعديل لحماية السلم والأمن العام وحماية للمستأجر الذي حالت الظروف القاهرة دون سداد الأجرة المستحقة، ودون الإخلال بحق المؤجر بتلك الأجرة كونها مقابل انتفاع المستأجر بالعين».

بمميزات وكادر مشجع للانخراط بهذه الوظيفة

الدلال والشاهين يقترحان إنشاء كلية تمريض تخرّج 500 ممرض وممرضة كويتيين سنوياً

محمد الدلال

تقدم النائبان محمد الدلال وأسامة الشاهين باقتراح برغبة لإنشاء كلية تمريض على مستوى عال، ولها القدرة على تخريج ما لا يقل عن 500 ممرض وممرضة سنويا من المواطنين بمميزات وكادر مشجع للانخراط بهذه الوظيفة.

وأشار النائبان إلى اشتراط أن يكون من أهم أهداف الكلية ووزارة الصحة، أن تصبح نسبة الكويتيين تشكل 50 في المئة من القطاع خلال 10 سنوات، وفتح باب الدراسة للكويتيين لدراسة التمريض دون شروط وبراتب كامل مع مكافأة تشجيعية أثناء الدراسة، وإقرار كادر مجزي للتمريض الكويتي يعتمد إضافة على الراتب الأساسي، على إقرار نهاية خدمة خاصة ومجزية أسوة بالعسكريين.

ولفت الدلال والشاهين إلى أن الممرضين والعسكريين يعملون حاليا في أزمة كورونا في خط الدفع الأول، بل أن دور الممرضين أكثر أهمية، لافتين إلى ربط المستوى الفني مع الوظيفة الإشرافية في الترقيات والترشح للمناصب الإشرافية، وإلزام الممرضين حاملي شهادة التمريض الذين هم في الخدمة باستكمال دراسة الدبلوم أو البكالوريوس للارتقاء بالمهنة.

وبينا أن ذلك يأتي بصرف حافز مجز أثناء الدراسة عن طريق إطلاق حملة وطنية تشجيعية، وتحديث وتطوير قوانين وتشريعات مزاولة مهنة التمريض، وتنظيم عملية الترخيص وتجديدها كل سنتين، مشددين على أهمية تضمين التشريعات محفزات ومميزات للعاملين في هذا المجال وخصوصا طلبة التمريض.

قادمة من دبلن على متنها 190 مواطنا

أولى رحلات المرحلة الثالثة من الإجلاء الكبير وصلت البلاد

الغانم مترئساً الاجتماع

جانب من الاجتماع

وصلت إلى البلاد طائرة الخطوط الجوية الكويتية القادمة من دبلن على متنها 190 مواطنا، في أولى رحلات المرحلة الثالثة من الإجلاء الكبير.

ومن المقرر أن تنقل اليوم 8 رحلات على متن الخطوط الكويتية و4 رحلات على طيران الجزيرة نحو 2740 مواطنا للبلاد من 9 وجهات عالمية.

وقامت شركة «طيران الجزيرة» بتسيير رحلة من مطار الكويت الدولي الى دكا على طائرة وعلى متنها 129 راكبا.

وتأتي هذه الرحلة ضمن خطة تسهيل مغادرة المقيمين الراغبين في السفر إلى بلادهم.

وكان رئيس الإدارة العامة للطيران المدني الشيخ سلمان الحمود قد أعلن أن المرحلة الثالثة من خطة عودة المواطنين من الخارج تبدأ اعتبارا من أول أمس وتستمر لغاية اليوم.

وأضاف أنها سوف تشمل المحطات «لندن، جاتويك، مانشستر، جلاسكو، دبلن – نيويورك، موسكو، ارمينيا، كييف، حائل» بواقع 35 رحلة، ومن المتوقع نقل 8190 مواطن خلال هذه المرحلة.

فيما يتبقى يوم واحد على انتهاء مهلتهم

مراكز استقبال مخالفي الإقامة تشهد توافداً كبيراً

جانب من المخالفين أمام مراكز الاستقبال

يتبقى يوم واحد على انتهاء المهلة التي حددتها "الداخلية"، ويتوقع أن يشهدا توافد المزيد من مختلف الجنسيات.

ولاتزال مراكز استقبال مخالفي قانون الإقامة من جميع الجنسيات تشهد توافد الآلاف يوميا للاستفادة من مهلة "الداخلية" في تسوية وضعهم وإعفائهم من الغرامات المستحقة عن مخالفاتهم وإيوائهم حتى عودتهم إلى بلادهم.

وبموازاة جهود المختصين بمراكز الاستقبال في إنهاء معاملات المخالفين بأسرع وقت، قامت ممثليات للجنسيات المتواجدة باستخراج وثائق سفر وتبوتيات لمن لا يملكون أوراقا رسمية.

«التجارة»: إغلاق محلين تجاريين خالفا الإجراءات الاحترازية من «كورونا»

أعلنت وزارة التجارة والصناعة أمس إغلاق محلين تجاريين لم يلتزما بالقوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات انتشار عدوى فيروس كورونا "سارس كوف – 2" المسبب لمرض "كوفيد – 19".

وقالت التجارة في بيان لـ"كونا" ان فرقها التفتيشية رصدت 165 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضراوات للوقوف على مدى التزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات فضلا عن تحرير تسعة محاضر لمحال تجارية مخالفة.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 61 فرعا تموينيا للتأكد من مدى انسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 191 شكوى عبر الخط الساخن "135" و20 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 132.